

رسالة معالي السيد خليفة بن أحمد الظهراني
رئيس مجلس النواب بشأن ما انتهى إليه
مجلس النواب بخصوص مشروع قانون بتعديل
المادة (٢١) من قانون محكمة التمييز، الصادر
بالمرسوم بقانون رقم (٨) لسنة ١٩٨٩م،
المرفق للمرسوم الملكي رقم (٨٥) لسنة
٢٠٠٨م. (لإخطار المجلس بإحالته إلى لجنة
الشؤون التشريعية والقانونية).



الرقم: ١٣١ ص ل ت ق / ٣ - ٣ - ٢٠١١

التاريخ: ٣١ مارس ٢٠١١ م

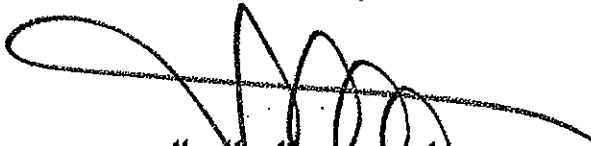
سعادة السيد / محمد هادي أحمد الحلواجي المحترم
رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

يطيب لي أن أرفق لكم مشروع قانون بتعديل المادة (٢١) من قانون محكمة التمييز الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٨) لسنة ١٩٨٩م، المرافق للمرسوم الملكي رقم (٨٥) لسنة ٢٠٠٨م.

برجاء مناقشته ودراسته وإعداد تقرير بشأنه متضمناً رأيكم لعرضه على المجلس خلال موعد أقصاه ثلاثة أسابيع من تاريخه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،


علي بن صالح الصالح
رئيس مجلس الشورى



الرقم: ف 3/ 1 / 1601 / 2011م
التاريخ: 29 مارس 2011م


صاحب المعالي السيد علي بن صالح الصالح
الموقر
رئيس مجلس الشورى


السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،،،

الموضوع: مشروع قانون بتعديل المادة (21) من قانون محكمة التمييز
الصادر بالمرسوم بقانون رقم (8) لسنة 1989م، المرافق للمرسوم الملكي رقم
(85) لسنة 2008م.

يسرنا أن نرفع إلى مجلسكم الموقر ما انتهى إليه مجلس النواب في جلسته
الثانية عشرة من دور الانعقاد السنوي العادي الأول - الفصل التشريعي الثالث - المنعقدة
في يوم الثلاثاء الموافق 29 مارس 2011م، بخصوص مشروع قانون بتعديل المادة (21)
من قانون محكمة التمييز الصادر بالمرسوم بقانون رقم (8) لسنة 1989م، المرافق للمرسوم
الملكي رقم (85) لسنة 2008م.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته


عبد خليفة بن أحمد الظهراني
رئيس مجلس النواب

Shura Council Chairman Office		مجلس الشورى مكتب الرئيس
وارد		
3 1 MAR 2011		
الرقم: ٢٥		
الوقت:		

المرفقات:

- * نسخة من قرار المجلس رقم (64).
- * نسخة من تقرير اللجنة المختصة.
- * نسخة من المشروع بقانون.



**قرار مجلس النواب
بخصوص مشروع قانون بتعديل المادة (21) من قانون محكمة
التمييز الصادر بالمرسوم بقانون رقم (8) لسنة 1989م،
المرافق للمرسوم الملكي رقم (85) لسنة 2008م**

ناقش مجلس النواب مشروع قانون بتعديل المادة (21) من قانون محكمة التمييز الصادر بالمرسوم بقانون رقم (8) لسنة 1989م، المرافق للمرسوم الملكي رقم (85) لسنة 2008م.

وبعد الاطلاع على تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية، وما انتهت إليه من توصيات،

قرر المجلس رفض المشروع بقانون من حيث المبدأ وإحالته إلى مجلس الشورى وفقاً للمادة (81) من الدستور.

(قرار رقم (64) من دور الانعقاد السنوي العادي الأول -

الفصل التشريعي الثالث - الجلسة الثانية عشرة -

الثلاثاء 24 ربيع الآخر 1432هـ - 29 مارس 2011م)

